

تقرير الرائد العربي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

2025

الحق في المياه وتغير المناخ

حق المياه في العراق

في ظلّ التغيرات المناخية

زهرة ثائر أحمد الفضلي

الباحثة زهرة ثائر أحمد



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلَّ إصدار على حقٍّ معيّن وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمُّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعيّنين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميين، وممثلي الحكومة في كلِّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكيّة التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقِّ في المياه. وقد أعدَّ بهدف تقديم تحليل شاملٍ ونقديٍّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّةً للدعوة إلى أعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

<http://www.annd.org>

يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذن خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot
für die Welt



Norwegian People's Aid

حق المياه في العراق

في ظلّ التغيّرات المناخية

زهرة ثائر أحمد الفضلي

باحثة

باحثة علمية حاصلة على شهادة الماجستير في جغرافية الموارد المائية من جامعة البصرة عام 2024، مع اهتمام واسع بالجانب العلمي والاجتماعي والثقافي. تمتلك خبرة عملية في المجالات البيئية والثقافية من خلال العمل التطوعي والمهني. عضو في مجلس إدارة منظمة حماية نهر دجلة في العراق، المعنية بالقضايا البيئية والهيدرولوجية، والمساهمة في حماية الموارد المائية وتعزيز الوعي البيئي. كما تعمل في مؤسسة قنطرة الثقافية، حيث يتركز عمل المؤسسة على أحياء المشهد الثقافي والتراثي والفني في محافظة البصرة.



المحتويات

06	مقدّمة عامة
09	حقّ المياه في العراق (سياق تاريخي)
10	العوامل المؤثّرة في حقّ المياه
14	تدهور الخصائص الكميّة والنوعية للمياه العذبة
19	انعكاسات تدهور الموارد المائية
22	دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقّ المياه
23	الاستنتاجات والتوصيات
25	الشكر والتقدير
26	المراجع

01

المقدمة

تدفعات الأنهار بسبب التغيرات المناخية والمشاريع الهيدروليكية في دول المنبع، إضافةً إلى النمو السكاني والطلب المتزايد من القطاعات الزراعية والصناعية. وبما أن العراق دولة مصب، فقد برزت صعوبات حقيقية في إدارة الموارد المائية وتوزيعها بعدالة وكفاءة. تتقاسم ست دول حوضي دجلة والفرات (تركيا، وإيران، وسوريا، والعراق، والأردن، والمملكة العربية السعودية). ينبع نهر دجلة من تركيا وإيران، فيما ينبع نهر الفرات من تركيا ويُغذيّه جزئياً كلٌّ من سوريا والعراق. ثم يلتقي النهران في شمال محافظة البصرة ليُشكلا نهر شط العرب الذي يصبّ بالنهاية في الخليج العربي (الشكل 1).

يُمثّل الماء أحد أبرز الحقوق الأساسية التي أقرتها المواثيق الدولية، وذلك لكونه عنصراً جوهرياً للحياة الكريمة والتنمية المستدامة. وقد أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن «الحق في المياه لا غنى عنه لعيش حياة كريمة، وهو شرط أساسي لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى» (United Nations، 2003). مُشدّدة على ضرورة توفير مياه كافية وآمنة وميسورة الكلفة للاستخدامات الشخصية والمنزلية. وعلى الرغم من أن العراق يُعرّف تاريخياً ببلاد الرافدين لاعتماده شبه الكلي على نهري دجلة والفرات بنسبة تصل إلى 93-98% من موارده المائية (Iraq Energy Institute، 2018)، إلّا أنّه يُواجه تحديات جسيمة نتيجة المناخ الجاف، وشحّ الموارد المائية الأخرى، وتراجع

الشكل 1: خريطة مجرى نهري دجلة والفرات



إذًا، على الصعيد الديموغرافي، تجلّت في العراق قفزة سكانية كبيرة في الفترة المذكورة. ويؤدّي هذا النمو، إلى جانب التوسّع الزراعي والصناعي، إلى ضغط غير مسبوق على الموارد المائية. فقد بَلَغَ إجمالي السحب المائي عام 1990 نحو 42.8 كلم³، خُصّصَ 92% منه للزراعة، و3% للاستخدام المنزلي، و5% للقطاع الصناعي (Iraq Energy Institute, 2018). وخلال السنتين 2022-2023، انخفضَ إلى 33.1 كلم³ (الجدول 1) نتيجة تراجع تدفّق المياه العذبة في الأنهار مع إعادة التوزيع على النحو التالي: 61% للزراعة، و20% للاستخدامات المنزلية، و7% للصناعة، و12% للاستخدامات البيئية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024).

ينبع نهر دجلة من جنوب شرق تركيا، وتُسهم تركيا بحوالي 51% من مياه نهر دجلة، فيما تأتي 10% من إيران. أمّا نهر الفرات فيتكوّن من التقاء نهريّ كاراه سو ومراد سو في تركيا، ويُسهم كلٌّ من تركيا وسوريا والعراق في تغذيته بنسب تُقدّر بـ 88% و10% و2% على التوالي (Al-Asadi & Alhello, 2019).

شهد العراق نموًّا سكانيًّا كبيرًا منذ سبعينيات القرن الماضي. فسُجِّلَ نموُّ سكانيّ من 12.4 مليون نسمة عام 1978 إلى 45.4 مليون نسمة عام 2024 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024). ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 60 مليون نسمة بحلول عام 2035 (Iraq Energy Institute, 2018).

الجدول 1: الكمّيات والنسب المئوية للاستخدامات المائية للسنة المائية 2022-2023

نوع الاستخدام	المجموع (كلم/3سنة)	% النسبة المئوية
زراعي	20.132	61
منزلي	6.753	20
صناعي	3.835	7
بيئي	3.835	12
المجموع	33.141	100

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024)

(الجدول 2) من أصل مساحة العراق الكلية البالغة 434.128 كلم² (World Bank, 2025). وشهد القطاع الزراعي تدهورًا ملحوظًا قبل عام 2000 نتيجة استخدام أساليب الريّ التقليدية وارتفاع ملوحة المياه، ما أدّى إلى تملّح التربة وانخفاض الإنتاجية. وتفاقمّت الأزمة بعد عام 2003 نتيجة الإهمال الحكومي وتزايد الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية. وفي عام 2015، بدأت الحكومة باتّخاذ خطوات لدعم الزراعة من خلال تقديم الحوافز للمزارعين، ما ساهم في تحسين الإنتاج نسبيًّا.

تُقدّر تغطية خدمات المياه بنحو 93.9% (23,795,812 نسمة) في المناطق الحضرية و73.4% (8,767,678 نسمة) في المناطق الريفية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024)، إلّا أنّها غالبًا ما تُقدّم لساعات محدودة وبنوعية رديئة وغير صالحة للشرب. كذلك، أدّى ضعف الوعي بندرة المياه إلى ارتفاع الاستهلاك المنزلي ليلبغ 392 لترًا في اليوم للفرد الواحد، مُتجاوزًا المعدّل العالمي البالغ 200 لتر/يوم/فرد (Iraq Energy Institute, 2018).

يتميّز العراق بوجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ بلغت حوالي 94.390 كلم² خلال سنة 2020

الجدول 2: مساحة الأراضي الزراعية (كلم) في العراق خلال الفترة 1970-2020

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
مساحة الأراضي الزراعية (كلم)	89930	92850	94390	94650	92300	91000	85000	88400	82200	92690	94390

المصدر: (World Bank, 2025)

العراقي، 2021). ومع معدّل إنتاج يومي بلغ 4.12 مليون برميل عام 2023 (OPEC, 2025)، قُدِّر استهلاك المياه في الصناعة النفطية بحوالي 16,480 مليون برميل/يوم (2.619 كلم³/سنة).

أمّا بالنسبة إلى القطاع الصناعي، فقد استهلكت المصانع خلال عام 2023 حوالي 372,995 م³/يوم من المياه العذبة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024) مع استحواذ القطاع النفطي على النصيب الأكبر، إذ يتطلّب إنتاج برميل نفط واحد 3-5 براميل ماء (منظمة البرلمان

1.1 مشكلة الدراسة:

- ما أبرز العوامل المؤثرة في حق المياه إلى جانب التغيّر المناخي؟
- ما مدى تدهور مياه نهري دجلة والفرات في ظلّ هذه التغيّرات؟
- ما انعكاسات تدهور الموارد المائية على الزراعة، والأهوار، والنساء، والصراعات الداخلية؟

يُصنّف العراق ضمن أكثر خمس دول تأثراً بالتغيّرات المناخية عالمياً، ما يجعله عرضة لتدهور متزايد في موارده المائية العذبة. ومن هنا، تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي: ما أثر التغيّرات المناخية على حق المياه في العراق؟ وتنشأ من هذا السؤال الرئيسي عدّة تساؤلات فرعية، أبرزها ما يأتي:

2.1 جمع البيانات:

الأدبيات العلمية الموثوقة. ونظرًا لصعوبة الحصول على بيانات غير منشورة، تمّ الاعتماد على أحدث الإحصاءات والتقارير المتاحة لتقديم صورة دقيقة عن الوضع المائي في العراق.

اعتمدت الدراسة على مزيج من البيانات المنشورة في مصادر حكومية رسمية (مثل الجهاز المركزي للإحصاء)، ومصادر دولية (World Bank, UN, OPEC)، بالإضافة إلى مراجعة

3.1 منهجية الدراسة:

بالاتّجاهات المستقبلية. ويُتيح هذا الجمع بين المنهجين وصفًا دقيقًا للوضع الراهن وتفسيرًا أعمق لارتباطاته بالحق في المياه.

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي لتحليل السياق التاريخي والواقعي، والمنهج الكمي لاستخلاص العلاقات بين المتغيّرات السكانية والهيدرولوجية والمناخية، فضلًا عن التنبؤ

02

حق المياه في العراق (سياق تاريخي):

شبكات الري والبزل وتشغيلها وألقى مسؤولية الصيانة على المزارعين (حمودي وعيادة، 2015)، بالإضافة إلى تشريعات أخرى متفرقة، مثل قانون صيانة الأنهار من التلوث (1967)، وقانون الحفاظ على المياه (2001)، وقانون تحسين البيئة (2009). أما في عام 2004، فقد أسست وزارة الموارد المائية كوزارة مستقلة بدلاً من ارتباطها السابق بمجلس قيادة الثورة، لتتولى إدارة الموارد المائية وتوزيعها بشكل مؤسسي (رشيد، 2017). وفي عام 2017، صدر قانون الري الذي وضع أسس توزيع الحصص المائية وصيانة البنية التحتية، تحت إشراف الوزارة.

رغم هذه الجهود، لا يمتلك العراق حتى الوقت الراهن قانوناً وطنياً شاملاً للمياه، بل يعتمد على تشريعات متفرقة وإطار مؤسسي معقد يشمل عدّة وزارات مع البلديات والمحافظات (معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، 2023). ويعكس هذا التشتت القانوني والمؤسسي الحاجة الماسة إلى إصلاحات تشريعية ثوابك التحديث المائية الراهنة، وتؤكد على المياه بوصفها حقاً إنسانياً أساسياً في ظلّ الضغوط المناخية والسياسية.

ارتبط تاريخ العراق ارتباطاً وثيقاً بالمياه منذ العصور القديمة، إذ نشأت أولى الحضارات على ضفاف دجلة والفرات في ما عُرف ببلاد النهرين أو ما بين النهرين (Mesopotamia). فقد أنشأ العراقيون القدماء أولى منظومات الري في التاريخ، التي شملت بناء السدود وحفر القنوات وتنظيم عمليات توزيع المياه. وقد تجسّد هذا الاهتمام في شريعة حمورابي التي تضمّنّت أول قوانين المياه، مكتوبة على الألواح الحجرية، وتحديدًا في المواد 53-56 (قاسا، 2007؛ Ostrom, 1990). وأولى السومريون عنايةً كبيرة لصيانة شبكات الري، فيما ركّز الآشوريون على بناء السدود وتطوير بنيتها. ومع بروز الحضارة الإسلامية، اعتُبرت المياه مورداً مشتركاً وفق أحكام الشريعة، وتمّ تعزيز شبكات الري، خاصّة في العهد العباسي. وفي العهد العثماني، جرى تنظيم ملكية الأراضي عبر قانون الطابو، إلى جانب تأسيس إدارة مركزية للإشراف على شبكات الري (حمودي وعيادة، 2015).

ومع بداية العهد الملكي، شهد العراق تحدياً جوهرياً في قوانين المياه، أبرزها قانون الري لعام 1923. وفي السياق الدولي، برزت عدّة اتفاقيات لتنظيم استغلال نهر دجلة والفرات باعتبارهما نهرين عابرين للحدود، من أهمّها معاهدة لوزان (1923)، ثمّ اتفاقية 1946 بين العراق وتركيا التي ضمنت إطلاق العراق على المشاريع التركية في حوضي النهرين (العساف وعلي، 2004). وفي عام 1975، وقّعت معاهدة الجزائر بين العراق وإيران لترسيم الحدود المائية في شط العرب وفق خط التالوك، لكنّها لم تتطرق إلى تقاسم الحصص المائية (الفضلي، 2024). كذلك، وقّعت عام 1989 اتفاقية تقاسم مياه الفرات بين سوريا والعراق، التي منحت العراق 58% وسوريا 42% من الإيرادات المائية (FAO, 2004).

وشهدت العقود اللاحقة تطوّرات تشريعية مهمّة، من بينها القانون رقم 12 لسنة 1995 الذي نظم إدارة

03

العوامل المؤثرة في حق المياه في العراق:

يصل إلى 2.7% (الجدول 3)، وهو الأعلى مقارنةً بدول الحوض الأخرى.

ومع تزايد الحاجة الغذائية، توسّعت الرقعة الزراعية على نطاق واسع، إذ خُصّص العراق أكثر من 3.3 مليون هكتار للزراعة المروية (الجدول 3)، مقابل مشروعات ضخمة مثل مشروع GAP في تركيا ومشروع الريّ الأخرى في سوريا وإيران؛ الأمر الذي رفع معدلات الاستهلاك المائي إلى نحو 10-15 ألف م³ للهكتار سنوياً. وأدى هذا التوسّع الزراعي، في ظلّ محدودية الموارد، إلى تفاقم الفجوة المائية في العراق.

يواجه العراق جملةً من العوامل الطبيعية والبشرية التي أثّرت بصورة مباشرة في حقّه المائي، إذ أدّى النموّ السكاني المتزايد في حوضي دجلة والفرات، والبالغ حوالي 52.4 مليون نسمة (الجدول 3)، أكثر من نصفهم داخل العراق بما يقارب 28.6 مليون نسمة، إلى تصاعد الطلب على المياه العذبة، سواء للاستخدامات المنزلية التي يستهلك الفرد فيها يومياً ما بين 250 و350 لتراً، أو للاستخدامات الزراعية التي تستحوذ على الحصة الأكبر. وقد زاد التوزيع السكاني غير المتوازن من شدة الضغط، لا سيما وأن معدل النمو السكاني السنوي في العراق

الجدول 3: الطلب على المياه من حيث عدد السكان والمناطق المروية في بلدان حوض نهري دجلة والفرات

الدولة	حوض النهر	عدد السكان (بالمليون)	الاحتياجات المائية (لتر/شخص)	معدل النمو السكاني	مساحة الزراعة الكلية (مليون هكتار)	المنطقة المروية	الاحتياجات المائية (مليون/3 هكتار)	معدل النمو الزراعي
تركيا	دجلة الفرات المجموع المعدل	3.47	250	1.3	0.54	57,000	10,000 -	5.7%
		7.15			0.91	103,000	12,000	
		10.62			1.45	409,655	11,000	
إيران	دجلة المعدل	7.50	250	1.4	1.08	373,900	10,000 -	2.2%
							12,000	
							11,000	
سوريا	الفرات المعدل	5.69	350	2.5	0.64	240,000	10,000 -	2.6%
							12,000	
							11,000	

العراق	دجلة	18.40	350	2.7	2.20	1,166,880	13,000 -	%0.95
	الفرات	10.20			1.00	549,120	15,000	
	المجموع/المعدل	28.60			3.20	1,716,00	14,000	

المصدر: (Al-Asadi, 2017)

المعدل الحراري ارتفع تدريجيًا ليصل في البصرة إلى 27.9°م عام 2020، بينما سجل في الموصل 21.1°م، وفي بغداد 23.4°م، وفي الأنبار 20.1°م (الجدول 4).

على الصعيد المناخي، ترافقت الزيادة السكانية مع تأثيرات واضحة للتغيرات المناخية. وظهرت هذه التأثيرات من خلال ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الأمطار. فقد أظهرت البيانات المناخية للمدة 1980-2020 أن

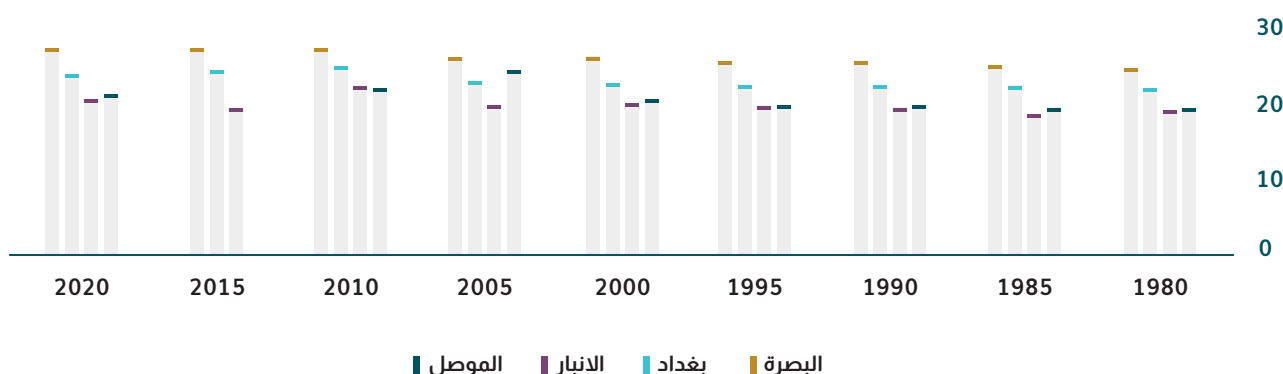
الجدول 4: درجات الحرارة في المحطات العراقية خلال الفترة 2020-1980

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	المعدل العام
الموصل	19.6	19.8	20.0	19.9	20.9	24.9	22.3	-	21.425	21.1
الأنبار	19.4	18.9	19.8	20	20.45	19.9	22.7	19.75	20.85	20.1
بغداد	22.3	22.6	22.7	22.7	23.1	23.3	25.3	24.7	24.2	23.4
البصرة	25.2	25.4	25.9	26.0	26.7	26.6	27.9	27.7	27.9	26.5

المصدر: (الحميدوي، 2023) (الفضلي، 2024)

الشكل 2: درجة الحرارة في العراق خلال الفترة 2020-1980

درجات الحرارة



المصدر: الجدول 4

البصرة (الجدول 5). بالتالي، يبرز التباين الكبير بين الشمال الغربي والأمطار والجنوب شبه الجاف. وانعكست هذه التحوّلات المناخية بشكل مباشر على كمية المياه المتدفقة في النهرين، فأدت إلى تفاقم موجات الجفاف المتكررة.

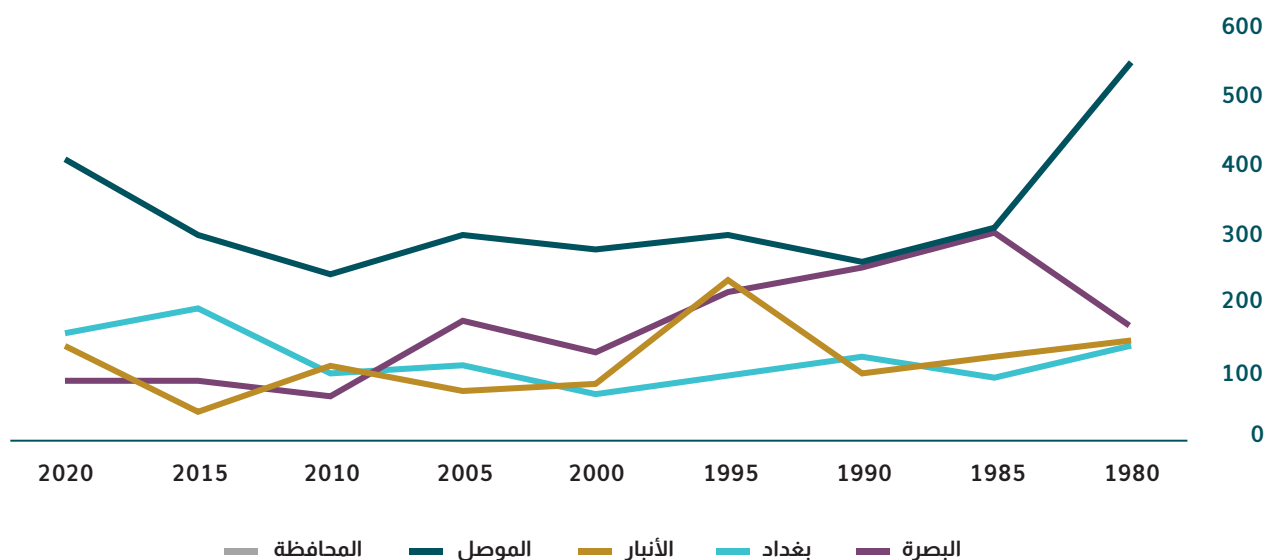
تتمثل أشكال التساقط الجوّي في العراق بشكل رئيسي بالأمطار، والثلوج خلال فصل الشتاء في المناطق الشمالية. وعلى عكس درجات الحرارة، اتخذت معدلات الأمطار منحني تنازليًا، إذ بلغ مجموعها السنوي للمدة نفسها 2904 ملم في الموصل، و1065 ملم في بغداد، و1035 ملم في الأنبار، فيما لم يتجاوز 147 ملم في

الجدول 5: قِيم الأمطار (ملم/سنة) في المحطّات العراقية خلال الفترة 1980-2020

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	المجموع
المحافظة										
الموصل	542.9	301.4	256.6	296.2	272.8	294.5	240.6	292.7	406.9	2904.6
الأنبار	139.9	122.1	96.1	230.2	84.4	72.7	109.0	41.9	138.3	1034.6
بغداد	138.1	91.5	123.8	96.7	67.6	108.2	92.5	190.9	155.6	1064.9
البصرة	167	297	247	214	127	174	65	87	92	1470
المجموع	987	812	723.5	837.1	551.8	649.4	507.1	612.5	792.8	6474.1

المصدر: 1. (الحميدأوي، 2023)؛ 2. (الفضلي، 2024)

الشكل 3: اتّجاه تغيّرات الأمطار في العراق خلال الفترة 1980-2020



المصدر: الجدول 5

والموصل والعظيم، لتصل السعة التخزينية الإجمالية إلى 136 كلم³ (Al-Asadi, 2017). ولكن هذه الجهود ظلّت غير كافية لموازنة تأثير المشروعات الإقليمية الضخمة التي حدّت من كميّة المياه الواصلة إلى العراق.

في البُعد السياسي، اتّسمت الدبلوماسية المائية العراقية بالضعف النسبي، حيث لم تُبرم اتفاقيات مُلزمة مع دول المنبع باستثناء سوريا، بينما امتنعت كلٌّ من تركيا وإيران عن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية، حتّى أن تركيا عارضتها بشكل واضح. وعلى الرغم من امتلاك العراق أوراق ضغط اقتصادية مهمّة كونه سوقاً

أما على المستوى الهيدروليكي، فقد استثمرت دول الجوار موارد النهرين بشكل واسع عبر بناء السدود والخزانات الكبرى. فشرعت تركيا منذ سبعينيات القرن الماضي بمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، بسعة تخزينية إجمالية تجاوزت 105.03 كلم³ وشملت سدّاً أتاتورك الذي يُعدّ من أكبر سدود العالم، في حين أقامت إيران منظومة خزانات تصل سعتها إلى 41.8 كلم³. وأنشأت سوريا ثلاثة سدود رئيسية على الفرات، بسعة إجمالية بلغت 13.7 كلم³. أما العراق فقد سعى منذ مطلع القرن العشرين إلى تطوير منظومته المائية، فأنشأ سدّة الهندية على الفرات عام 1918، وسدّة الكوت على دجلة عام 1939، ثمّ تبنّتها مشاريع كبرى مثل سدود حميرين

رئيسيةً لصادرات تركيا التي بلغت حوالي 18.9 مليار دولار عام 2023 (البنك المركزي العراقي، 2023)، ولإيران التي وصلت صادراتها غير النفطية إلى 11.8 مليار دولار عام 2025 (Abdi, 2025)، إلا أن غياب الكفاءات التفاوضية المتخصصة أضعف الموقف التفاوضي وأدى إلى نتائج لا تتناسب مع حجم التحديات.

على الصعيد الداخلي، تعتمد وزارة الموارد المائية استراتيجية وطنية أعدت عام 2014 للمدة 2015-2035، وعُرفت باستراتيجية الموارد المائية والأرضية في العراق (SWLRI). ورغم أهميتها في رسم الخطوط العاكة لإدارة المياه، غير أنها تضمنت عدّة ثغرات، أبرزها افتراض ورود 35 مليار م³ سنوياً من دول الجوار من دون وجود اتفاق مُلزم، واعتمادها على بيانات قديمة تعود لحقبة ثمانينيات القرن الماضي، فضلاً عن إغفالها لسيناريوهات التغيّر المناخي. ولم تتضمن الاستراتيجية حلولاً واضحة لتوزيع الحصص المائية بين المحافظات أو بين المزارعين، كما أنها تجاهلت مشكلة كفاءة الري التي لا تتجاوز 30%، بينما افترضت الاستراتيجية إمكانية رفعها إلى 35%. ولم يتحقّق التكثيف الزراعي المُخطّط بنسبة 120%، إذ لم تتجاوز النسبة الفعلية 50%، فضلاً عن فقدان كمّيات هائلة من المياه داخل الأهوار الجنوبية تصل إلى نحو 8 مليار م³ سنوياً. ومن الملاحظ أن هذه الاستراتيجية لم تخضع للتحديث منذ أكثر من عشر سنوات، رغم أن المعايير الدولية تقتضي مراجعتها كلّ خمس سنوات لمواكبة المستجدات المناخية والسياسية والاقتصادية (Al-Ansari et al., 2023).

إنّ تداخل هذه العوامل السكانية والزراعية والمناخية والهيدروليكية والسياسية والمؤسسية جعل من قضية حق المياه في العراق أزمة مركّبة تتجاوز حدود الإدارة التقليدية، وتستلزم مقاربة شاملة قائمة على تعزيز الدبلوماسية المائية، وتطوير البنى التحتية، وتحسين كفاءة الاستخدام، وتبني خطط متجددة تتكيف مع التغيّرات المناخية والضغط الإقليمي.

04

تدهور الخصائص الكمية والنوعية للمياه العذبة:

كلم² (الجدول 6). ويُشارك العراق فيها بنحو 206,000 كلم²، بينما يُساهم الأردن بالحصة الأصغر التي لا تتعدّى 132 كلم². وتحتلّ تركيا موقع المصدر الرئيسي لمياهه بنسبةٍ تصل إلى 88%، في حين تظَلّ مساهمات السعودية والأردن شبه معدومة. وينبثق من التقاء النهرَين في الجنوب نهر شط العرب الذي تبلغ مساحة حوضه الكلية 938,305 كلم²، حيث يمتلك العراق الحصة الأكبر بواقع 498,800 كلم²، بينما تبقى تركيا الأعلى مُساهمةً في تغذيته مائياً بحوالي 50.43 كلم³/سنة.

يمتدّ حوضا دجلة والفرات على مساحة واسعة تُقدَّر بنحو 938,305 كلم² (الجدول 6)، ممّا يجعلهما من أبرز الأحواض المائية العابرة للحدود في جنوب غرب آسيا. ويشغل العراق المساحة الأكبر من حوض دجلة بمقدار 292,000 كلم² من أصل 375,000 كلم²، بينما تُعدّ سوريا الأصغر بمساحة 1,000 كلم². وتُساهم تركيا بأكبر كميّة من التصريف المائي بما يُقارب 21.93 كلم³/سنة، في حين تكاد مساهمة سوريا تكون معدومة.

أمّا حوض الفرات فيغطّي مساحةً قدرها 439,000

الجدول 6: الدول والمُعاملات الأساسية لحوضيّ دجلة والفرات

النهر	الدولة	مساحة الحوض (كلم ²)	النسبة المئوية	المعدّل العام للتصريف (كلم ³ /سنة)	النسبة المئوية	طول المجرى (كلم)	النسبة المئوية لطول المجرى
دجلة	تركيا	45,000	12	21.93	51	400	21.6
	العراق	292,000	54	16.77	39	1418	76.6
	إيران	37,000	33.8	4.3	10	0	0
	سوريا	1,000	0.2	0	0	32	1.8
	المجموع	375,000	100	43	100	1850	100
الفرات	تركيا	123,000	28	28.5	88	1230	41
	العراق	206,000	47	0.7	2.0	1060	35
	سوريا	96,800	22	3.2	10	710	24
	السعودية	13,068	2.97	0	0	0	0
	الأردن	132	0.03	0	0	0	0
	المجموع	439,000	100	32.4	100	3000	100

-	-	47.71	50.43	17.93	168,200	تركيا	شَط العرب
100	85+115	16.53	17.47	53.16	498,800	العراق	
42.5	85	32.73	34.60	17.09	160,305	إيران	
-	-	3.03	3.20	10.42	97,800	سوريا	
-	-	-	0	1.39	13,068	السعودية	
-	-	-	0	0.01	132	الأردن	
-	200	100	105.7	100	938,305	المجموع	

المصدر: (Al-Asadi & Alhello, 2019: 362)

أظهرَ نهر الفرات انخفاضاً مشابهاً، إذ بلغ المعدّل العام للتصريف 535.4 م³/ثا في الأنبار، و320.7 م³/ثا في كربلاء، و226.3 م³/ثا في الناصرية. وسُجِّلَ أقصى تدفق في الأنبار عام 1980 (945.3 م³/ثا)، في حين سُجِّلَت أدنى قيمة عام 2020 (220.6 م³/ثا). وسُجِّلَت أعلى معدّلات التصريف في كربلاء في عام 1970 (617.8 م³/ثا)، وأدنى قيمة عام 2020 بحوالي 261 م³/ثا. وسُجِّلَت أعلى المعدّلات في الناصرية أيضاً في عام 1970 (439.8 م³/ثا)، وأدنى قيمة عام 2010 بحوالي 63 م³/ثا.

تُشير بيانات التصريف السنوي خلال الفترة 1970-2022 إلى تراجع واضح في تدفّقات الأنهار داخل العراق. فقد سجّل المعدّل العام لنهر دجلة في واسط حوالي 302 م³/ثا، مقابل 384 م³/ثا في ميسان (الجدول 7). وسُجِّلَت أعلى قيمة في ميسان عام 1970 (646 م³/ثا) وأدنى قيمة عام 2000 (262 م³/ثا). أمّا في واسط فسُجِّلَت أعلى قيمة في عام 1970 (503 م³/ثا) وأدنى قيمة عام 2000 (134 م³/ثا).

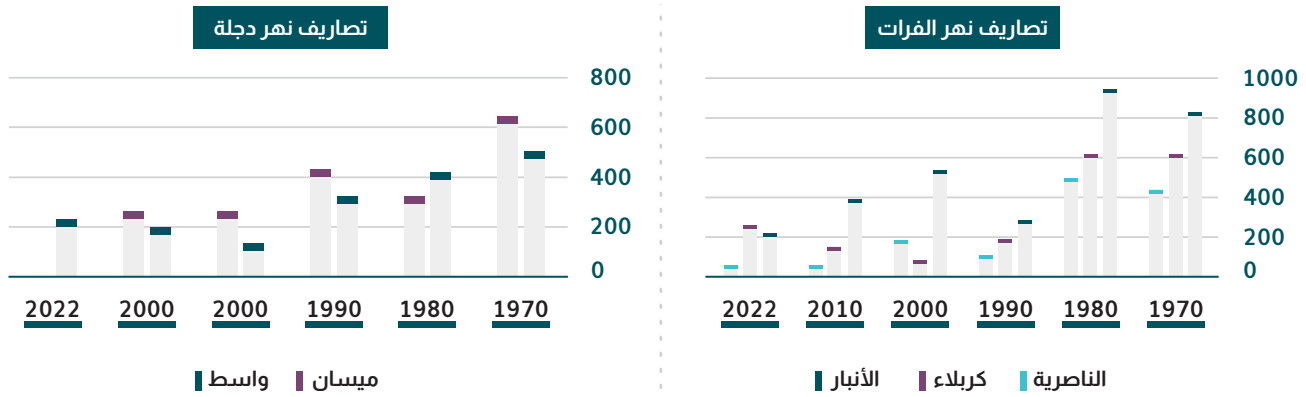
الجدول 7: معدّلات التصريف (م³/ثا) في محطّات نهريّ دجلة والفرات خلال الفترة 1970-2022

المعدّل العام	2022	2010	2000	1990	1980	1970	السنة	النهر
							المحافظة	
302.75	*232.58	200.91	134	262	421	503	واسط	دجلة
384.8	-	263	262	431	322	646	ميسان	
535.4	220.6	394.5	538.4	285.3	945.3	828.5	الأنبار	الفرات
320.7	261	152.75	83.75	192.1	616.9	617.8	كربلاء	
226.3	60.25	63	186.75	111	497	439.8	الناصرية	

المصدر: 1. (خلف، 2018)، 2. (الزعاقي، 2024)، 3. (الحسني، 2024)

* بيانات التصريف في سنة 2021

الشكل 4: تصريف نهري دجلة والفرات في المحطات الهيدرولوجية



المصدر: الجدول 7

تدقق المياه العذبة في مجاري الأنهار، بالإضافة إلى قطع مصب نهر كارون من قبل الحكومة الإيرانية بعد عام 2009، الأمر الذي ساهم في خفض نسبة كبيرة من التصريف المائي في مجرى النهر كونه يُعَدّ من روافده الرئيسية.

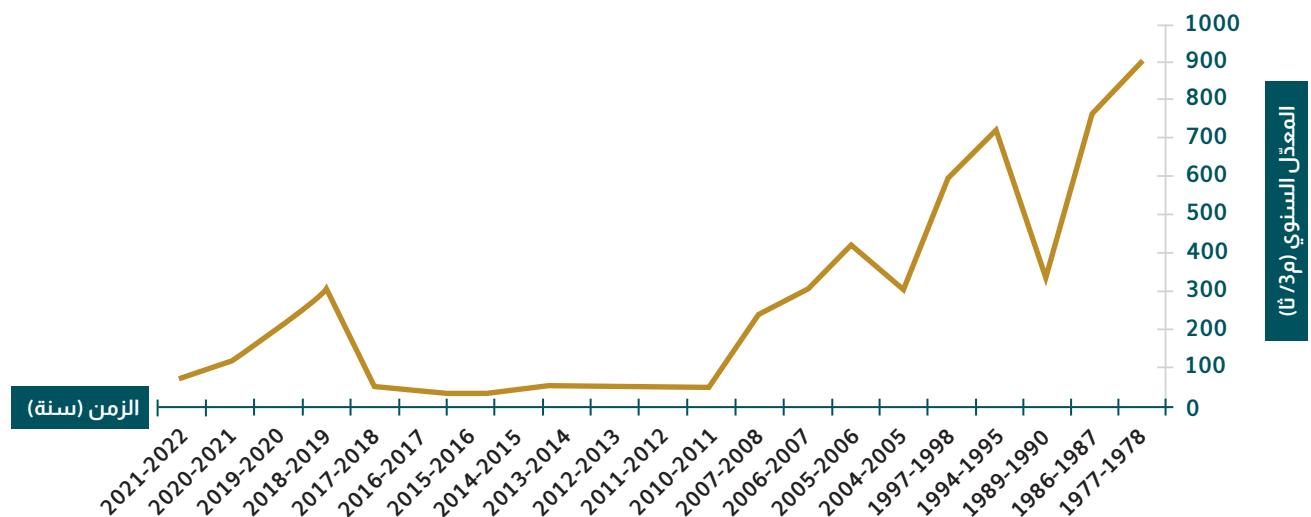
لم يقتصر انخفاض التصريف المائية على دجلة والفرات، بل شمل أيضاً نهر شط العرب. فقد سجّل المعدّل العام لتصريف النهر في ناظم قلعة صالح خلال المدة 2022-1977 نحو 441.5 م³/ثا (الجدول 8)، وسجّلت أعلى قيمة بين العامين 1978-1977 (903 م³/ثا)، وأدناها بين العامين 2017-2018 (56 م³/ثا)، وذلك نتيجة انخفاض

الجدول 8: تصريف المياه العذبة (م³/ثا) في نهر شط العرب في ناظم قلعة صالح خلال الفترة 2022-1977

السنة	1977-1978	1986-1987	1997-1998	2007-2008	2017-2018	2021-2022	المعدّل العام
المعدّل السنوي	903	759	606	246	56	79	441.5

المصدر: (الفضلي، 2024)

الشكل 5: معدّل التصريف السنوي لنهر شط العرب خلال الفترة 2022-1977



المصدر: (الفضلي، 2024)

الكلية (TDS) في مياه الأنهار. وقد كشفت بيانات عام 2022 (الجدول 9) أن قِيم الملوحة في دجلة بلغت 752 ملغم/لتر عند واسط و821 ملغم/لتر في ميسان، بينما سجّلت في الفرات حوالي 431 ملغم/لتر في الأنبار و589 في كربلاء و630 ملغم/لتر في الناصرية. وفي شطّ العرب، بلغت التراكيز مستويات حرجة وصلت إلى 1319 ملغم/لتر عند القرنة، وقفزت إلى 26,484 ملغم/لتر في الفاو بفعل تداخل مياه الخليج المالحة وتراجع التصريف النهري. ويظهر التوزيع المكاني لتراكيز الأملاح ميلًا متزايدًا نحو الارتفاع كلما اتّجهنا جنوبًا (الشكل 6)، الأمر الذي يعكس بوضوح أثر تداخل العوامل الهيدرولوجية والبشرية والمناخية على التدهور النوعي للمياه.

تتضح العلاقة الوثيقة بين التغيّر المناخي وبين هذا التدهور الكمي، حيث يزداد الانخفاض كلما اتّجهنا جنوبًا، بفعل ارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار. ولكنّ العوامل المناخية ليست وحدها السبب في هذا الوضع، إذ يساهم بناء السدود والمشاريع الهيدروليكية في دول المنبع، إلى جانب سوء الإدارة المحليّة وغياب العدالة في توزيع الحصص المائية، في تفاقم الأزمة.

أما من ناحية النوعية، فقد أسهم انخفاض التصاريح المائية في زيادة تركيز الملوثات وتدهور جودة المياه. فالتخلص من مياه الصرف الصحيّ والمخلفات الصناعية بدون مُعالَجة، إلى جانب الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الزراعية، أدّى إلى ارتفاع تراكيز الأملاح الذائبة

الجدول 9: تركيز المواد المذابة الكلية TDS (ملغم/لتر) في نهر دجلة والفرات وشطّ العرب للسنة 2022

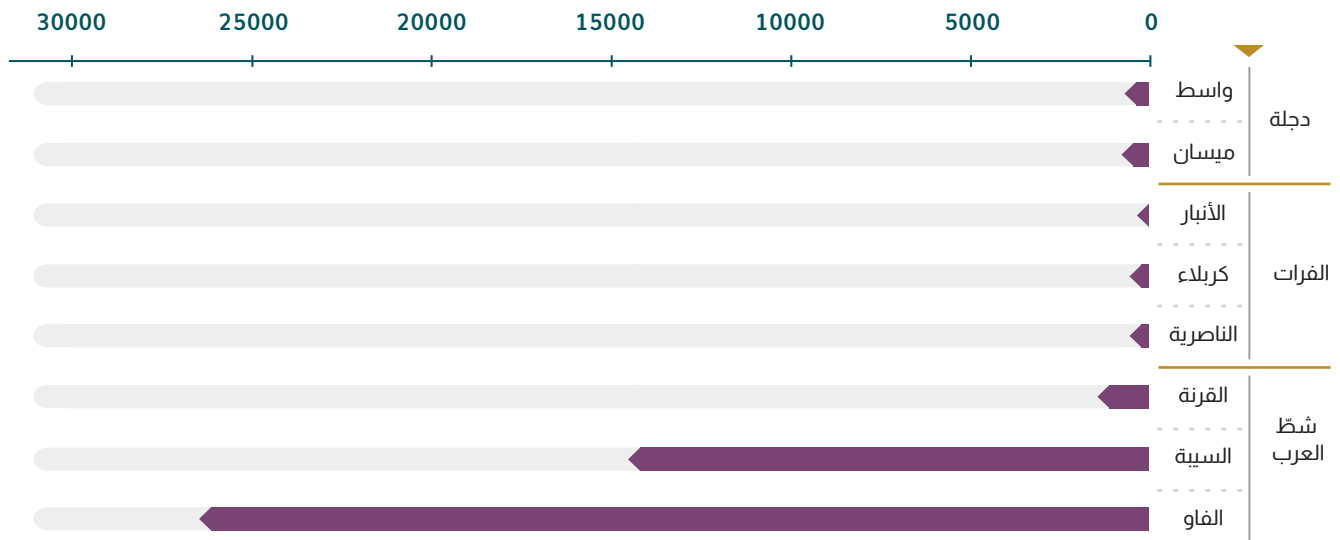
النهر	المحطة	المعدّل السنوي
دجلة	واسط	751.67
	ميسان	820.5
الفرات	الأنبار	431
	كربلاء	589
	الناصرية	630
شطّ العرب	القرنة	1319
	السيبة	14600
	الفاو	26484

المصدر: 1. (الزبيدي، 2022)؛ 2. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024)؛ 3. (الحسني، 2024)؛ 4. (الفضلي، 2024)

التلوّث، مع تفعيل الدبلوماسية المائية لمواجهة السياسات المائية لدول المنبع، وإيجاد حلول واقعية لمشكلة الملوحة في الجنوب العراقي.

إنّ استمرار تراجع الموارد المائية في العراق، سواء من حيث الكمية أو النوعية، يُمثل مؤشرًا خطيرًا على هشاشة الأمن المائي، ويؤكد الحاجة الماسّة إلى إدارة متكاملة تُوازن بين الاستخدامات وتُقلّل من مصادر

الشكل 6: تراكيز الأملاح الذائبة الكلية TDS (ملغم/لتر) في مياه أنهار دجلة والفرات وشطّ العرب خلال سنة 2022



المصدر: الجدول 9

05

انعكاسات تدهور الموارد المائية:

إلى استخدامات سكنية وتجارية وصناعية، في انخفاض المساحات الزراعية، فيما أدى جفاف الأراضي الرطبة مثل الأهوار والبحيرات إلى فقدان مساحات كبيرة من الغطاء النباتي الطبيعي وتدهور التنوع الحيوي.

لم يقتصر تأثير فقدان الأراضي الرطبة على غطائها النباتي، بل امتدّ إلى تقلص مساحتها المائية بسبب تعرّضها لحالات الجفاف الشديدة. فنُمثل أهوار جنوب العراق نظامًا بيئيًا متكاملًا يعود إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، وتُعَدّ من أكبر المناطق الرطبة في الشرق الأوسط، وقد أدرجت ضمن اتفاقية رامسار عام 2008 (Ramsar, 2025)، وفي لائحة التراث العالمي عام 2016 (UNESCO/CPE, 2025).

تتكوّن الأهوار من ثلاث مناطق رئيسية: هور الحويزة، والأهوار الوسطى، وهور الحمار، بالإضافة إلى أهوار ثانوية. في عام 1970، بلغت مساحة الأهوار الدائمة حوالي 8926 كلم²، لكنّها تراجعت إلى 1296 كلم² في عام 1999 نتيجة خطة تجفيف الأهوار لأسباب سياسية. وبعد عام 2003، أسهمت جهود السكّان المحليين في إنعاش الأهوار، ممّا أعاد الحياة البيئية. وارتفعت المساحة إلى 2507 كلم² في 2010، ثمّ إلى 6198 كلم² في 2020 (الزبيدي، 2022).

وفي ظلّ التغيّرات المناخية وقلّة الإطلاقات المائية من دول المنبع وسوء إدارة الموارد المائية الداخلية، ونظرًا لطبيعة الأهوار الجغرافية المتمثلة بالمساحات الواسعة والضحلة، باتت أكثر عُرضة للتبخّر، فتحوّلت بعض الأهوار من دائمة إلى موسمية، أو جفّت مساحات واسعة منها بشكل دائم.

ما زالت الأهوار تعاني من تدهور بيئي واضح (الشكل 7). وأدّى احتواء بعض مناطق الأهوار على ثروات طبيعية باطنية مثل النفط إلى فرض سيطرة حكومية على تلك المناطق وتجفيفها بهدف استخراج النفط، كما

شهدت الموارد المائية خلال العقود الأخيرة تدهورًا متسارعًا نتيجةً لعددٍ من العوامل الطبيعية والبشرية، ممّا انعكس سلبيًا على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد أدّت التغيّرات المناخية، وبناء السدود في دول المنبع، وسوء الإدارة الداخلية للموارد المائية، إلى انخفاض كمّيات المياه الواردة إلى العراق وتراجع نوعيتها. وهذا التدهور شمل جوانب عديدة، أهمّها تدهور الأراضي الزراعية. فتسبّب تدهور نوعية المياه بآثار ضارّة في الأراضي الزراعية، إذ تُؤثر ملوحة المياه ومكوّناتها على صلاحيتها للريّ. وتُعَدّ نوعية مياه الريّ مؤشرًا مهمًا للإنتاج الزراعي، لكنّها لا تعتمد حصراً على تركيبة المياه، بل ترتبط أيضاً بخصائص التربة، والظروف المناخية، ونوع المحاصيل ومدى تحقّلها للملوحة، إضافةً إلى كمّية المياه المُستخدمة في الريّ.

بالتالي، ساهم ارتفاع ملوحة المياه وتلوّثها في فقدان صلاحيتها للري وتدهور الإنتاج الزراعي وزيادة ملوحة التربة. وتُظهر بيانات المواد المذابة الكلية (TDS) أنّها قد تجاوزت الحدود المقبولة لعدد من المحاصيل، إذ وصلت في بعض المناطق مثل واسط وميسان والفاو إلى مستويات أعلى من 2100 ملغم/لتر، ممّا يُعَدّ غير مناسب للريّ (الأسدي، 2024).

بلغت المساحات المتصحّرة نحو 100,949.7 كلم²، مع وجود 342,221.2 كلم² إضافية مهدّدة بالتصحّر (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023). وبسبب هذا التدهور، انخفضت نسبة الأراضي المرويّة من الأنهار من 72% عام 2015 إلى 18% عام 2022، في حين ارتفع الاعتماد على الريّ الديمي إلى 52%، بعد أن كان 7%، كما زاد الاعتماد على المياه الجوفية من 21% إلى 25% خلال السنوات نفسها، في حين بقيت أنظمة الريّ الحديثة محدودة إذ تغطّي 17% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016، 2023). وساهمت التغيّرات المناخية وقلّة الأمطار وزيادة التبخر، إلى جانب تجريف الأراضي وتحويلها

تتضمّن عمليات الحفر والتنقيب والانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، ممّا يُعرّض بيئة الأهوار وسكانها لمخاطر جسيمة.

هو الحال في هور الحويزة الذي أُحيل إلى شركة نفطية وتمّ تحويله إلى حقل نفطي، مع منع سكان الأهوار من الدخول أو ممارسة الصيد في تلك المناطق. تُشكّل هذه الخطوة تهديداً كبيراً، لا سيّما وأنّ الصناعة النفطية

الشكل 7: صورتان لهور الحويزة خلال عام 1976 وعام 2000



2000



1976

المصدر: (خلف، 2018)

المياه. وقد تمّ تسجيل نحو 13,949 نازحاً بسبب التغيّرات المناخية خلال الفترة 2021-2024، من بينهم 8,158 نازحاً بسبب التصدّر و5,294 نازحاً بسبب الجفاف و497 نازحاً بسبب شحّ المياه (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024). وإذا استمرّت الأوضاع على هذا النحو أو ساءت، قد يمتدّ تأثيرها إلى مناطق وسط العراق وشماله. وتُشير التقديرات إلى أنّ نحو 4 ملايين شخص سيكونون معرّضين للنزوح بسبب الجفاف بحلول عام 2030 (UNICEF, 2021a).

تُعَدّ النساء، خصوصاً في المناطق الريفية والأهوار في العراق، من الفئات الأكثر تضرراً من التغيّرات المناخية والجفاف، وذلك نظراً لاعتماد سُبل معيشتهم على الزراعة وتربية المواشي. وقد أسهم تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني في انخفاض دخل الأسر، ما دفع العديد منها إلى سحب الفتيات من المدارس نتيجة العجز عن تغطية نفقات التعليم، أو توجيههنّ نحو العمل المنزلي والزراعي لتعويض النقص في اليد العاملة، ممّا أسفر عن تقليص فرص الفتيات في الحصول على التعليم.

تُعَدّ بحيرة ساوة من المظاهر الطبيعية المميّزة على سطح العراق، ويُعزى ذلك إلى تكوينها الفريد من نوعه، إذ تقع في منطقة صحراوية وتعتمد في تغذيتها على المياه الجوفية التي تصلها عبر الشقوق والصدوع الأرضية. تعرّضت البحيرة إلى الجفاف وفقدان مناسيبها خلال العقود الأخيرة بسبب جفاف العيون المائية التي تعمل على تغذيتها. أمّا مياهها فهي مالحة غير صالحة للاستخدامات المختلفة، ومنها الزراعية (الزراعي، 2024).

أدّى الجفاف وتدهور الموارد المائية، لا سيّما في المناطق الجنوبية، إلى تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل كبير، الأمر الذي انعكس مباشرة على حياة السكان المحليين الذين يعتمدون على أنشطة معيشية مرتبطة بالمياه، مثل الزراعة والصيد وتربية المواشي. وأسهم الجفاف وارتفاع الملوحة في تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية.

في الوقت الحاضر، بسبب وضوح آثار التغيّرات المناخية في المناطق الجنوبية، برزت ظاهرة الهجرة في هذه المناطق نتيجة فقدان الأراضي الزراعية وندرة

وأفرزت الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تغيُّر المناخ ممارسات اجتماعية سلبية، مثل تزويج القاصرات بهدف تقليل الأعباء المعيشية، وفي بعض الحالات فرض تزويج الأختين معًا.

لا تقتصر هذه الآثار على المناطق الريفية، بل تمتدّ إلى النساء المهاجرات نحو المُدُن، حيث يُواجهنّ تحدّيات مُضاعفة لناحية التكيّف مع بيئة اقتصادية جديدة تتطلب مهارات ومؤهلات لا يمتلكها غالبًا. ويدفعهنّ هذا الواقع إلى العمل في وظائف مُرهقة بأجور منخفضة، ممّا يزيد من هشاشتهنّ الاقتصادية والاجتماعية في السياق الحضري.

لم تقتصر انعكاسات الأزمة المائية على الجوانب البيئية والمعيشية، بل امتدّت إلى الساحة السياسية والأمنية. فقد ارتبطت المياه بعدد من أشكال الصراع، منها النزاعات على الحصص المائية بين المحافظات، والخلافات بين المزارعين على الموارد. ويُعدّ حوضا دجلة والفرات من بين أبرز 5 أحواض في العالم من حيث معدّل حوادث استخدام المياه كسلاح، في حين يحتلّان المرتبة الأولى من حيث عدد القتلى خلال هذه الأحداث (Mueller et al., 2021).

وتُعدّ احتجاجات البصرة في صيف 2018 مثالاً بارزاً على العلاقة المباشرة بين تدهور خدمات المياه وتفاقم السخط الاجتماعي. فتسبّبت زيادة الملوحة والتلوّث في حالات تسمّم جماعي أشعلت اضطرابات واسعة النطاق. كذلك، أدّت موجات النزوح إلى ضغطٍ متزايد على الخدمات والبنى التحتية في المُدُن، ممّا أسفر عن نزاعات عشائرية وتوترات اجتماعية. فضلاً عن ذلك، ساهم جفاف الأراضي الرطبة في نشوء نزاعات محلية حول ملكية الأراضي الجديدة نتيجة انحسار المياه، الأمر الذي عزّز من حدّة الصراعات في المجتمعات الريفية.

تؤكد هذه المعطيات أنّ تدهور الموارد المائية في العراق لم يحدّ مجرد قضية بيئية أو تنمية، بل تحوّل إلى عامل مركزي يمسّ الأمن الغذائي والاجتماعي والسياسي للبلاد، ويهدّد بزيادة النزاعات الداخلية والهجرة والنزوح في ظلّ استمرار التغيّرات المناخية والضغط الإقليمي على موارد المياه.

06

دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حق المياه:

شهد العراق بعد عام 2003 انفتاحًا ملحوظًا على المنظمات الدولية التي قدّمت دعمًا ماديًا لمنظمات المجتمع المدني المحلية من أجل تعزيز قدرتها على الدفاع عن الحقوق المدنية والبيئية. ولكن هذا الدعم قوبل بسوء استغلال في عددٍ من الحالات، إذ نشأت منظمات شكلية اقتصر دورها على استلام التمويل بدون ممارسة أنشطة حقيقية أو ترك أثر فعلي على أرض الواقع.

ومع تفاقم آثار التغيرات المناخية وشح المياه، برزت بعض المبادرات الجادة لمنظمات مدنية بيئية محلية، رغم غياب الدعم الرسمي. تمثلت هذه الجهود في إجراء أبحاث علمية، وتنظيم دورات تدريبية وحملات توعية، والمشاركة في المحافل الدولية، إضافةً إلى إقامة شراكات مع منظمات دولية. وعلى الرغم من محدودية هذه الجهود مقارنةً بنظيراتها في دول أخرى، إلا أنها تُظهر نموًا تدريجيًا.

يُعزى ببطء تطوّر المجتمع المدني البيئي في العراق إلى عدّة عوامل، أهمّها أنّ فترة ما بعد 2003 مثلت مرحلة تأسيسية لعمل المنظمات، بعد عقود من القمع السياسي الذي قيّد النشاط المدني. كذلك، فإنّ نقص المتطوعين يُشكّل تحدّيًا أساسيًا نتيجة المخاوف الأمنية الناتجة عن التهديدات المستمرة التي تطال الناشطاء البيئيين، بما في ذلك الخطف والاعتقال من جهات غير معروفة. يُشكّل هذا الواقع الأمني الهشّ عائقًا كبيرًا أمام تطوّر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها في أداء دورها البيئي والمجتمعي في العراق.

07

الاستنتاجات والتوصيات:

■ الاستنتاجات:

« شهدت الخصائص المناخية في منطقة مجرى نهرَي دجلة والفرات تغيّرات واضحة خلال الفترة 1980-2020، تمثّلت بارتفاع تدريجي في درجات الحرارة في عدد من المحافظات العراقية، وتراوح المعدّل العام بين 20.1°م في الأنبار و26.5°م في البصرة. في المقابل، سجّلت معدّلات الأمطار السنوية اتّجاهًا تنازليًا إذ انخفضت من 2904.6 ملم/سنة في الموصل إلى 147.0 ملم/سنة في البصرة.

« أسهمت التغيّرات المناخية، إلى جانب المشاريع المائية في دول الجوار وسوء الإدارة المحلية للموارد المائية، في حدوث تفاوت واضح في التصاريح المائية للأنهار العراقية خلال الفترة 1980-2020. فقد بلغ معدّل تصريف نهر دجلة 302.75 م³/ثا في واسط و384.8 م³/ثا في ميسان، فيما سجّل نهر الفرات تصاريح تراوحت بين 535.4 م³/ثا في الأنبار و226.3 م³/ثا في الناصرية، بينما بلغ

■ التوصيات:

« نوصي بضرورة سعي الدولة العراقية إلى إدارة تحدّيات ملفّ المياه الخارجية، ولا سيّما سياسات دول المنبع، للحدّ من تأثيرها السلبي على حقوق العراق المائية، وذلك من خلال تبني رؤية استراتيجية واضحة وسياسات فعّالة، وتشكيل فريق تفاوضي متخصص قادر على استيعاب الأزمة وإدارتها بكفاءة.

« استخدام أدوات الضغط الاقتصادية، كوسيلة تفاوضية مع دول الحوض، لا سيّما تركيا وإيران، لضمان حصول العراق على حقوقه المائية.

« رفض السياسات الأحادية المتعلّقة ببناء السدود على الأنهار المشتركة، لما لها من آثار

تصريف شطّ العرب 441.5 م³/ثا.

« ارتفعت تراكيز الأملاح الذائبة الكلّية (TDS) في مياه الأنهار، حيث تراوحت بين 431 و630 ملغم/لتر في نهر الفرات، وبين 752 و821 ملغم/لتر في نهر دجلة، في حين سجّل شطّ العرب أعلى التراكيز، وبلغ 26484 ملغم/لتر في الفاو، ممّا يعكس تدهورًا بيئيًا خطيرًا.

« أسفر التدهور الهيدرولوجي عن تراجع في إنتاجية الأراضي الزراعية وجفاف أجزاء واسعة من الأراضي الرطبة، الأمر الذي ساهم في موجات هجرة من الريف إلى الحضر.

« ضعف دور منظمات المجتمع المدني نتيجة الضغوط السياسية، ممّا حدّ من قدرتها على المساهمة الفاعلة في مواجهة الأزمات البيئية.

سلبية على الأمن المائي العراقي.

« وضع خطط لحماية الأراضي الرطبة، كالأهوار والبحيرات الطبيعية، ضمن إطار التنمية المستدامة.

« تطوير مصادر جديدة للمياه غير التقليدية، مثل حصاد مياه الأمطار، وتحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، لسدّ النقص الحاصل في الموارد المائية.

« تفعيل القوانين الخاصة بإدارة الموارد المائية وتطبيقها، لضمان استخدامها بشكل عادل ومستدام، وتنفيذ برامج توعوية تهدف إلى ترسيخ ثقافة ترشيد استهلاك المياه لدى المواطنين.

في ارتفاع درجات الحرارة والتغيّر المناخي، مثل الانبعاثات الناتجة عن المنشآت النفطية، وتقليل استيراد وسائل النقل المُعتمدة على الوقود الأحفوري.

« تبني استراتيجية وطنية شاملة تضمن الحق في الحصول على المياه لجميع المواطنين بشكل عادل ومنصف.

« إيقاف جميع أشكال التجاوزات على الأنهار، سواء التي تؤدي إلى التلوث أو التي تؤدي إلى الهدر، من خلال سنّ قوانين صارمة ورادعة.

« تمكين الجهات التنفيذية من اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لمكافحة التجاوزات التي تطل الموارد المائية.

« ضمان التوزيع العادل للحصص المائية بين المحافظات، والحدّ من التجاوزات على حصص المحافظات الأخرى، خاصّة في جنوب العراق، مثل الناصرية والعمارة والبصرة.

« إقرار استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن المائي كأحد أولوياتها الأساسية.

« استصلاح أراضي زراعية جديدة من أجل تنمية الإنتاج الزراعي واستخدام طرائق ريّ حديثة للتقليل من حجم الاحتياجات المائية الزراعية.

« زراعة محاصيل ملائمة لنوعية المياه المتوفرة، مثل المحاصيل المقاومة للملوحة في بعض مناطق جنوب العراق، وتشجيع الزراعة البيئية فيها، من أجل تلطيف المناخ، وتثبيت التربة، والحدّ من العواصف الغبارية.

« الحدّ من الهدر الحاصل في استخدام المياه الصالحة للشرب في القطاع الصناعي والنفطي، خاصّة عبر تطبيق نُظم إدارة فعّالة للمياه.

« تحويل ملفّ المياه إلى ملفّ سيادي يمسّ الأمن الوطني العراقي، لما له من أهميّة استراتيجية في استقرار البلاد.

« دعم منظمات المجتمع المدني وتمكينها من المشاركة في تحقيق الأمن المائي والغذائي في البلاد.

« الحدّ من التوسّع العمراني الأفقي، وتشجيع التوسّع العمودي للمدن من أجل استيعاب النموّ السكاني المتزايد، والحفاظ على الأراضي الزراعية، ومنع تحويلها إلى استخدامات عمرانية.

« الحدّ من الأنشطة التي تضرّ البيئة والتي تُسهم

08

الشكر والتقدير:

أُعرب عن خالص شكري وامتناني لـ «شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية» على دعمها وتمويلها لهذا التقرير، ومساهمتها القيّمة في تعزيز دور منظّمات المجتمع المدني وتمكينها في المنطقة العربية. وأتقدّم بالشكر إلى «جمعية حماة نهر دجلة» على دعمها المستمرّ الذي ساهم في إتمام مسيرة العمل على التقرير. وأخصّ بالشكر الأستاذ الدكتور صفاء عبد الأمير الأسدي، الباحث الأكاديمي المختصّ في الموارد المائية من جامعة البصرة، على تقييمه العلمي للتقرير وتقديم ملاحظاته القيّمة. ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري لجميع الحضور في الجلسات التشاورية لمشاركتهم الفاعلة وإبداء آرائهم الثمينة التي كان لها أثر كبير في رفع جودة التقرير وتحقيق نجاحه.

المراجع

- * الأسدي، صفاء عبد الأمير رشم (2024)، الهيدرولوجيا والموارد المائية، دار المعارف للكتب الجامعية، بيروت.
- * الجهاز المركزي للإحصاء (2016)، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية)، قسم إحصاءات البيئة، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
- * الجهاز المركزي للإحصاء (2024)، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية)، قسم إحصاءات البيئة، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
- * الجهاز المركزي للإحصاء (2024)، الإحصاءات البيئية للعراق (كثافة ونوعية المياه)، قسم إحصاءات البيئة، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
- * الحسني، حسام عبد الكريم، تدهور الموارد المائية في نهر الفرات ضمن قضاء المدينة وانعكاساته الطبيعية والبشرية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
- * حمودي، مظفر عبود، عيادة، ماجد جاسم (2015)، الأراضي الزراعية في العراق: تشريعاتها - مشاكلها والحلول، مركز البان للدراسات والتخطيط، أبلول.
- * منظمة البرلمان العراقي (2021)، خارطة الطريق: حوار المياه - رؤية مستدامة لإدارة الموارد المائية في العراق.
- * الحميداي، عقيل عباس (2023)، التنبؤ ببعض العناصر والمظاهر المناخية في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
- * الخزاعي، فارس سالم (2024)، الخصائص الهيدرولوجية لنهر دجلة والفرات ضمن محافظتي واسط والمثنى وأثرها الزراعي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق.
- * خلف، بتول حسين (2018)، أثر التغير المناخي على انحسار مياه أهوار جنوب العراق، أطروحة دكتوراه، كلية التربية / ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق.
- * رشيد، عبد اللطيف جمال (2017)، الموارد المائية في العراق، ط1، بيره ميرد، العراق، السليمانية.
- * الزبيدي، إيمان عقيل (2022)، تباين الإمكانيات المائية لإدامة الأهوار في جنوب العراق - رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
- * العساف، نزار ذياب، علي، سماحة صالح (2024)، التبادل التجاري العراقي - التركي للمدة (2004-2021) وآفاقه المستقبلية في ظلّ مشاهد بديلة، مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة للدراسات والبحوث التربوية والإنسانية - الدنمارك، العدد 22، 13/01.
- * الفضلي، زهرة ثائر أحمد (2024)، أثر تدهور الموارد المائية على إعادة تقييم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأنهار العابرة للحدود، شط العرب - دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
- * قاشا، الأب سهيل (2007)، شريعة حمورابي، ترجمة محمود الأمين، ط1، دار الوراق للنشر المحدود، لندن.
- * معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (2023)، الخيارات التشريعية لقانون المياه في العراق، أبلول.

- * Abdi, Mahnaz (2025), Iraq, 2nd top destination of Iranian non-oil goods in a year, Tehran Times, 8-4. [Link](#)
- * AL - Asadi, S.A.R.A (2017) The future of fresh water in shatt AL -Arab River (Southern Iraq), Journal of geography and geology, vol 9 No2, Published by Candian Center of science and Education.
- * Al-Ansari, N., Adamo, N., Hachem, A.H., Sissakian, V., Laue, J. and Abed, S.A. (2023) Causes of Water Resources Scarcity in Iraq and Possible Solutions. Engineering, 15, 467-496.
- * Al-Asadi SAR, Alhello AA (2019), General assessment of Shatt Al-Arab River, Iraq International Journal of Water 13.
- * FAO (2004), Plan Master Resources Water national a of drafting the to Support 2004.
- * Haddad, G., SzéleS I., & ZSarnóczal, J. S. (2013). Water management development and agriculture in Syria, Bull. of the Szent István Univ., Gödöllő, 2008, Social Sciences, Szent István University, Gödöllő, Hungary, 183-194.
- * Iraq Energy Institute (2018), Towards Sustainable Water Resourcer Management In Iraq, IEI, 300818.
- * Jaradat, A. A. (2002). Agriculture in Iraq: Resources, Potentials, Constraints, and Research Needs and Priorities,
- * Mueller, André, Adrien Detges, Benjamin Pohl, Michelle Helene Reuter, Luca Rochowski, Jan Volkholz, and Eckart Woertz (2021), Climate change, water and future cooperation and development in the Euphrates-Tigris basin, cascades, Report, November
- * OPEC (2025), annual statistical. [Link](#)
- * Ostrom, E. (1990). Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action. Cambridge: Cambridge University Press.
- * Ramsar (2025), country, profile. [Link](#)
- * Republic of Turkey (2009), Turkey Water Report, General Directorate of State Hydraulic Works, Turkey, 52 P.
- * UNESCO/CPE (2025), World Heritage List. [Link](#)
- * UN-ESCWA B (2013) Inventory of shared water resources in Western Asia: Chapter 6 Jordan River Basin. United Nations Economic.
- * UNICEF (2021a), Running Dry: The impact of water scarcity on children in the Middle East and North Africa. August 2021.
- * United Nations)2003), Economic and Social Council, General Comment No. 15, Twenty-ninth session Geneva, 11-29 November, Agenda item 3.
- * World Bank (2025), World Development Indicators. [Link](#)

تعمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربيّة للتنمية في 12 دولة عربيّة، مع 9 شبكة وطنيّة (وعضويّة ممتدة لـ 250 منظمة مجتمع مدني من خلفيات مختلفة) و 25 عضو من منظمات غير حكوميّة.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربيّة
غير الحكومية للتنمية